

معدل ربح الطن ارتفع حالياً إلى 240 دولاراً فيما زاد استهلاك لبنان إلى 250 ألف طن. أي أن معدل ربحية الطن تبلغ 195 دولاراً فيما معدل الاستهلاك يبلغ 205 آلاف طن سنوياً. هذا يعني أن أرباح تجار الغاز بلغت 920 مليون دولار خلال السنوات الـ23 الماضية بمعدل ربحية يبلغ نحو 40 مليون دولار سنوياً.

هذه الأرباح توزعت على مجموعة قليلة من الشركات تحتكر استيراد الغاز وتوزيعه بالتزامن والتكافل في ما بينها. نفتومار هي الشركة المستوردة وهي مسجلة في اليونان بملكيها طلال الزين وجورج منى. هنا يؤدي التخزين دوراً أساسياً في عملية الشراء. نحو أربع شركات تسيطر على السوق: غاز الشرق التي يملكها نعمة طعمة ووليد جنبلاط وطلال الزين أيضاً (مباشرة أو عبر مساهمات باسم شركات مملوكة منهم). استأجرت هذه الشركة أكثر من 16 خزان غاز من مصفاتي الزهراني وطرابلس مقابل مليون دولار سنوياً، وقد تولى هذه العملية رئيس مجلس الإدارة السابق بهيج أبو حمزة لمصلحة المجموعة التي تضم أيضاً شركات توزيع وتعبئة مثل صيداكو وناغاز. إلا أن المفارقة أن هذه الخزانات تبقى فارغة طول السنة، وقد تبين لاحقاً أن سبب استئجارها هو لمنع الغير من استعمالها، أما الكلفة، فيجري استردادها من خلال إدراج رسم «تخزين» بقيمة 25 دولاراً على الطن علماً بأن كلفة التخزين العالمية تراوح بين 2,5 دولار و4 دولارات. ولدى شركة كوجيكو 3 خزانات مغلقة أيضاً، وهناك خزانات مغلقة في نهر الكلب تملكها شركة ليكوغاز، إضافة إلى خزانات شركة يونيفرسال المغلقة في عمشيت... أما الشركات العاملة في السوق، فهي نورغاز التي تحتكر الاستيراد والبيع في منطقة الشمال، ويتردد بين العاملين في تجارة الغاز أنها تحظى برعاية الرئيس فؤاد السنبورة. وهناك شركة يونيغاز في الدورة وميدكو أيضاً المرتبطة مباشرة بغاز الشرق... الأخطبوط كبير إلى درجة أن أقل من 5 شركات تحتكر أكثر من 90% من مبيعات الغاز في لبنان وهي تبقى الخزانات المستأجرة فارغة، أو تقفل المفتوحة منها بذرائع وهمية.

المتداولة في السوق. بدأ أصحاب المصالح يدسون أرقاماً كبيرة عن 7 ملايين قارورة في السوق، ثم خفضت بعد نقاش طويل إلى 4 ملايين قارورة... تخيلوا أن عدد الأسر في لبنان يبلغ 800 ألف أسرة، وهي تملك 4 ملايين قارورة، أي أن كل أسرة تملك 5 قوارير غاز! بعض المعنيين قالوا إن المطاعم والمقاهي وغيرها تستعمل أيضاً هذه القوارير، إلا أنه سرعان ما تبين أن هؤلاء يستعملون قوارير لتعبئة غاز «البرويان» لا الغاز المنزلي «البوتان»، وأن للبرويان قضة أخرى. بعض الحجج المقدمة تتعلق بوجود قوارير غاز سورية الصنع أو تركية الصنع حملها اللاجئين معهم وأنها قنابل موقوتة... لكن المفارقة أن القارورتين التركية والسورية مختلفتان شكلاً عن القارورة اللبنانية، ويمكن تمييزها بسهولة، وهي غير متداولة بكثرة. آراء ومواقف بعض الوزراء والنواب لم تفارق أصحاب المصالح نهائياً، لتخرج توصية اللجنة الفرعية معتمدة على 4 ملايين قارورة بمعدل تعبئة يبلغ 5 مرات سنوياً. وعلى هذا الأساس جرى توزيع كلفة الاستبدال البالغة 140 مليون دولار (35 دولاراً كلفة القارورة الواحدة) بمعدل 1000 ليرة على كل تعبئة لمدة عشر سنوات. أما في اللجنة الوزارية، فقد تمكن الحاج حسن، بصعوبة، من توزيع الكلفة على ثلاثة أطراف: شركات الغاز (المستوردين)، شركات التعبئة، المستهلك. إلا أن نظرياً انسحب سريعاً وقرّر أن يصطف إلى جانب محتكري الغاز ومصالحهم على حساب مصالح المستهلكين.

احتكار التخزين: ارباح صافية

وليس في وصف محتكري الغاز أي مغالاة. فهؤلاء حصلوا على امتياز «الإحتكار» منذ مطلع التسعينيات إلى اليوم. هو امتياز يتقاسمونه وفق المناطق والطوائف ويؤمن لهم أرباحاً هائلة وكبيرة.

وبالاستناد إلى المعدل الوسطي لأسعار الغاز العالمية على مدى 23 سنة، وإلى إحصاءات الجمارك اللبنانية عن كميات الغاز الواردة إلى لبنان سنوياً. تشرح مصادر تجارية مطلعة أن المعدل الوسطى لربح الطن في مطلع التسعينيات كان 150 دولاراً وكان لبنان يستهلك 160 ألف طن، لكن



أقل من 5 شركات تحتكر أكثر من 90% من مبيعات الغاز في لبنان (بلاك جوبلين)

ويجري تحميل الكلفة للدولة أو توزع الكلفة على الشركات والمستهلك بعد احتساب قيمة القارورة التالفة (كلفة بيعها حديداً ونحاساً وسواهما). إلا أن ممثلي وزارة الطاقة وبعض أعضاء اللجنة الفرعية رفضوا هذا الاقتراح بشدة تحت عنوان السلامة العامة التي يجب فرضها على المواطن. طبعاً، كان المستهلك هو الحلقة الأضعف في هذه النقاشات التي فاز فيها أصحاب المصالح، أي شركات الغاز. كذلك انسحب الأمر على باقي النقاش المتعلق بعدد القوارير

برز رأي كانت له الأفضلية دائماً، ويشير إلى أن الشركات لا تملك القوارير، بل المستهلك، وبالتالي عليه أن يدفع ثمن الاستبدال. لكن أحد الخبراء الموفدين من وزير الصناعة اقترح في إحدى جلسات اللجنة الفرعية أن تنشئ وزارة الطاقة مركزاً لاستبدال القوارير يدعى إليه المواطنون لتسليم القارورة القديمة واستلام قارورة جديدة، فيُحصر عدد القوارير المستبدلة في السوق نظراً إلى اهتمام المواطنين بسلامتهم الشخصية أكثر من أي أمر آخر،

القارورة ليست للمستهلك، بل لشركات الاستيراد والتوزيع والتعبئة، وما يدفعه المستهلك ثمناً للقارورة هو بمثابة رهن، وذلك بدليل أن كل قارورة مدموغة بختم إحدى الشركات. وبالتالي فإن الصيانة تقع على عاتق الشركات، وهذا يعني أن الشركات تتحمل مسؤولية وجود قوارير غير صالحة للاستعمال في السوق.

اقتراح مرفوض

في النقاشات التي دارت في اللجنة النيابية، وفي اللجنة الوزارية أيضاً،

أخبار

خضوع نورالدين للتحقيق، في ادعاء بري

خضع المتظاهر صلاح مهدي نورالدين، أمس، للتحقيق، على يد دائرة التحري في قصر العدل في بيروت، على خلفية الشكوى التي تقدم بها رئيس مجلس النواب نبيه بري، بتهمته القدرح والذمّ ونشر معلومات مغلوطة ومضللة، بعدما رفع نور الدين لائحة خلال النظاهرة الأخيرة يتهم فيها كلاً من بري ووليد جنبلاط وسعد الحريري بانهم رموز الفساد والسرقة والإجرام.

قراءة عشر ساعات بقي فيها نورالدين محتجزاً في النظارة قيد التحقيق، إذ دخل إلى قصر العدل عند الساعة العاشرة صباحاً وخرج قرابة الساعة الثامنة مساءً.

«أفرح عني مقابل سند إقامة، والمقدم كان في غاية الاحترام أثناء استجوابي»، هذا ما قاله نورالدين عقب خروجه من التحقيق، على أن تُستكمل التحقيقات والاجراءات القانونية في القضية في موعد لاحق.

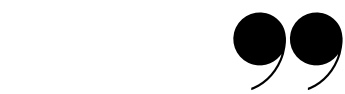
تعرض ناشطين من «عكار منا مزيلة» للضرب

أفادت حملة «عكار منا مزيلة»، أمس، على صفحتها «الفيسبوك» بتعرض ناشطين من الحملة لاعتداء على يد من وصفتهم بـ«شبيحة» مالك مكتب سرار خلدون ياسين المرعي، «وذلك أثناء قيامهم بجولة في بلدة شيرحميرين-سهل عكار، وتصويرهم للمكب والأضرار التي يلحقها بالبلدة».

وأشارت إلى أنهم سلبوا هواتفهم الجوّالة والكاميرا وبطاقة ذاكرة الكاميرا.

وكانت الحملة قد دعت إلى الإعتصام في بلدة شيرحميرين-سهل عكار، غداً، أمام المدرسة الرسمية عند الساعة الخامسة من بعد الظهر، «لوقوف بوجه تدمير السهل».

(الأخبار)



الكتاب المدرسي الرسمي سيكون جاهزاً ابتداءً من الإثنين المقبل



المكتبة المعتمدة لتوزيع كتاب المركز التربوي، ليلبغوا الإدارات أن الكتب ستكون جاهزة يوم الإثنين المقبل، وسيجري إما تسليمها للمدارس أو إعطاء الأهالي «بونات» لإحضارها من المكتبة، بعدما تقرر أن يؤمن الكتاب للتلامذة (لبناني، سوري، فلسطيني، وغيرهم) في المدارس الرسمية من الروضة حتى التاسع الأساسي مجاناً.

وكانت مصادر في وزارة التربية قد أكدت أن بو صعب نجح في تأمين كلفة الكتاب المدرسي لجميع التلامذة المسجلين في دوام قبل الظهر كما في دوام بعد الظهر على حد سواء، كما أن الوزير أعطى تعليماته على نحو واضح وحاسم لتوزيع الكتاب المدرسي في موعده. مجانية التسجيل والكتب لم تعجب الكثير من المديرين لكون صناديق

ومقاعدهم محجوزة في دوام ما بعد الظهر.

وبعدما كان بو صعب قد اشترط ألا تتجاوز نسبة التلامذة غير اللبنانيين 50% في كل صف، عاد وأعطى تعليماته خلال اجتماع عقده مع رؤساء المناطق التربوية، عشية عيد الأضحى، بإمكان رفع نسبة المنتسبين بدوام قبل الظهر إلى ما يفوق الخمسين بالمئة بناءً على إذن خاص في حال وجود غرف في المدرسة مجهزة لهذا الغرض، مع إمكان فتح شعب إضافية لمرحلة الروضة التي تشهد ضغطاً كبيراً من جانب التلامذة غير اللبنانيين.

هذا يعكس ربما عزوف اللبنانيين عن التسجيل في المدارس الرسمية ولا سيما في الحلقتين الدراسيتين الأولى والثانية (من الأول حتى السادس الأساسي).

برغم ذلك، اضطرت الإدارات لعدم استقبال كثيرين في دوام قبل الظهر بسبب غياب القدرة الاستيعابية.

إلى ذلك، ينطلق العام الدراسي وسط تأخير في تسليم الكتب للمكتبات لأسباب تقنية وفنية تتعلق بظروف الطباعة والتوزيع. أمس، حضر ممثلون عن مكتبة الآداب،